الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/L.4/Add.21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
14 June 2024
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

مشروع تقرير

المقرر: السيد نويل م. **نوفيشيو** (الفلبين)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

(البند 3 (أ))

البرنامج 21
توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة ومساعدة اللاجئين

1 – نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة، المعقودة في 14 أيار/مايو 2024، في البرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة ومساعدة اللاجئين، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect.25)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

2 – أعربت الوفود عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأبدت تأييدها لولايتها المتمثلة في توفير المساعدة الإنسانية والحماية الدولية للنازحين قسرا والتوصل إلى حلول دائمة. وأقر عدد من الوفود بالدور الحيوي الذي تضطلع به المفوضية بوصفها الوكالة الدولية الرئيسية لحماية تلك الفئات من الأشخاص، ولا سيما في سياق تزايد عدد الأشخاص الذين يُجبرون على مغادرة

200624 190624 24-09202 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ديارهم في جميع أنحاء العالم. وتم التسليم بأن حالة اللاجئين في العالم لا تزال قاتمة أمام النزاعات الإقليمية، والتراجع الاقتصادي، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والعديد من العوامل الأخرى.

3 - ولاحظ أحد الوفود أنه في ظل تقديرات وجود أكثر من 130 مليون نازح في جميع أنحاء العالم، هناك ضغط كبير على منظومة العمل الإنساني، وأنه بينما تستمر الاحتياجات الإنسانية في الزيادة، تواجه منظومة العمل الإنساني قيودا مالية كبيرة. وأُعرب عن رأي مفاده أن أثر هذه الديناميات لا يشعر به السكان المتضررون والمجتمعات المضيفة لهم فحسب، بل تشعر به أيضا المفوضية والوكالات الأخرى. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على أهمية أوجه التعاون والكفاءة المشتركة بين الوكالات، التي تكتسي أهمية حيوية بصفة خاصة في أوقات القيود المالية. ولوحظ أنه على الرغم من أن الكفاءة كانت مسألة رئيسية في خطة السياسات الإنسانية على مدى عقد من الزمن، فقد اكتسبت أهمية إضافية في ظل تزايد الاحتياجات الإنسانية مع انخفاض الموارد. ورأى الوفد كذلك أن الكفاءة تتطلب التركيز على الولاية، والاعتماد على المزايا النسبية، وتحسين تنسيق تقسيم العمل بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظومة العمل الإنساني ككل.

4 - ورحبت بعض الوفود بالعرض الشامل في الخطة البرنامجية. ولاحظ أحد الوفود أنه على الرغم من أن عنوان البرنامج يتضمن إشارة إلى المساعدة المقدمة إلى اللاجئين، فإن الهدف لا يتضمن مثل هذه الإشارة، وأُعرب عن رأي مفاده أن مسألة المساعدة لم يتم التشديد عليها بما فيه الكفاية في الخطة البرنامجية المقترحة.

5 - وبينما رحب أحد الوفود بالإشارة الواردة في البرنامج إلى دور الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في التوصل إلى حلول مستدامة للمتضررين، أعرب وفد آخر عن تحفظاته بشأن هذا الاتفاق، مشيرا إلى أنه غير ملزم قانونا. وذكر الوفد أنه ينبغي تنسيق تنفيذه ومواءمته مع قواعد البلد المضيف وأنظمته.

6 - ورحبت عدة وفود بالمنتدى العالمي للاجئين الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر 2023، وأعربت عن تقديرها للعدد الكبير من التعهدات المعلنة لدعم عمل المفوضية. وفي هذا الصدد، أشار أحد الوفود إلى أنه يتطلع إلى العمل عن كثب مع المفوضية والدول الأعضاء الزميلة ومع اللاجئين أنفسهم للحفاظ على الزخم الذي ولده المنتدى في عام 2023. والتزم الوفد بالمساعدة في الدفع قدما بتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وأعربت الوفود عن أنه على الرغم من أن التقدم المحرز جدير بالثناء، فإنها تشعر بالقلق إزاء الاتجاه الناشئ المتمثل في حالات النزوح الجديدة التي تفوق وتيرتها الحلول الدائمة، وإزاء الطابع المتزايد لنزوح اللاجئين.

7 - ولوحظ أنه بالإضافة إلى الحفاظ على التقدم المحرز من خلال عملية الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، يلزم اتباع نُهج أطول أجلا لمعالجة المشهد المليء بالتحديات، ولا سيما من خلال إعطاء الأولوية لإقامة شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة الإنمائية لتعزيز بناء القدرات والشمول. وأُعرب عن رأي مفاده أن الأنشطة القائمة على التنمية، ولا سيما التعليم، أساسية في إرساء أسس الحلول لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

8 - ورأى أحد الوفود أن المفوضية هي المنظمة الدولية الرئيسية المسؤولة عن معالجة قضايا الهجرة القسرية، وأعرب عن اقتناعه بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا تنسيقيا مركزيا في استخدام آليات التعاون المتعدد الأطراف لحل أزمات الهجرة الواسعة النطاق. وأشارت عدة وفود إلى أن النهج المتبعة للتغلب على تحديات الهجرة ينبغي أن تمتثل للمبادئ الأساسية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، وأن التدابير المتخذة ينبغي ألا تنتهك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. ولاحظ وفد آخر مع التقدير الجهود

التي بذلتها المفوضية خلال العام الماضي لتعزيز التنسيق الدولي في مجال حماية اللاجئين وجهود الاستجابة لحالات الطوارئ، وأشار في الوقت نفسه إلى أن حماية اللاجئين ينبغي أن تتقيد بمبدأ الحياد. وجرى التشديد أيضا على ضرورة أن تركز المفوضية على الأسباب الجذرية للنزوح.

9 - وأشار أحد الوفود إلى أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تستضيف حوالي 90 في المائة من اللاجئين والنازحين، وأعرب عن رأي مفاده أن جهودها ينبغي أن تقابل بدعم مستدام يمكن التنبؤ به من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء مفهوم التقاسم العادل للأعباء والمسؤوليات على النحو المنصوص عليه في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وشددت عدة وفود على أهمية التقاسم العادل للأعباء والمسؤوليات، ورأت أنه على الرغم من ذكر ذلك في الخطة البرنامجية، فإنه كان ينبغي أن يتجسد بشكل أوسع كأولوية قصوى بالنسبة للمفوضية.

10 - وأشارت عدة وفود إلى أن بلدانها تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين وتقدم الدعم للاجئين، بما في ذلك توفير فرص العمل والإسكان وبرامج الصحة والتعليم. وفي هذا السياق، أشارت الوفود مع التقدير إلى الدعم الذي تقدمه المفوضية في تلبية احتياجات اللاجئين، ولاحظت أيضا في الوقت ذاته أن النداءات من أجل الحصول على مساعدة مالية دولية لم تُلبَّ بشكل كامل.

11 - وأُعرب عن رأي مفاده أن التقاسم المنصف للأعباء والمسؤوليات وتهيئة بيئة عالمية عامة تفضي إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزوح وتحقيق حلول دائمة للاجئين أمران في غاية الأهمية. وأشير إلى أن الجمعية العامة أصدرت تكليفا، في قرارها 151/73، بقياس الأثر الناجم عن استضافة اللاجئين وحمايتهم ومدهم بالمساعدة. ورأى أحد الوفود أن الطريق إلى معالجة الشاغل الذي طال أمده لدى البلدان المضيفة للاجئين لا يزال غير كاف، وشدد على ضرورة أن يكون الأثر الناجم عن استضافة اللاجئين وحمايتهم ومدهم بالمساعدة جزءا لا يتجزأ من جهود الدعوة التي تبذلها المفوضية مع الجهات المانحة والشركاء.

12 - ورأى أحد الوفود أن العودة الطوعية والعودة إلى الوطن يشكلان الحل المفضل، وأن الحلول الدائمة ضرورية لتهيئة الظروف المواتية للعودة. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للمفوضية أن تعزز جهودها في مجال الدعوة لتشجيع الدول القادرة على توسيع نطاق فرص إعادة التوطين المتاحة للاجئين على أن تفعل ذلك، مع ضمان أن تكون برامج إعادة التوطين مسؤولية دولية وألا تقدم على حساب مسارات الهجرة النظامية لمواطني البلدان المضيفة للاجئين.

13 - وشددت عدة وفود على أهمية إيجاد حلول دائمة للسكان النازحين. وأشير في هذا الصدد إلى الزيادة في أنشطة وعمليات إعادة التوطين وأُعرب عن الترحيب بها، بما في ذلك توفير السكن والعمالة وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، مما يتطلب مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وشدد أحد الوفود على أهمية مشاركة المفوضية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الإنمائيين في تعزيز الحلول الدائمة في السياق الأوسع للخطة الإنمائية. ودعت عدة وفود إلى زيادة مشاركة المفوضية مع المانحين الدوليين لسد الثغرات التمويلية في التصدي للأزمات الإنسانية.

14 - ورئي أن من المهم إجراء دراسة عن الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على جهود الحماية والمساعدة وأنها ستساعد على تحديد بعض الأسباب الجذرية ومعالجتها.

15 - وفي إطار الاستراتيجية والعوامل الخارجية، وفيما يتعلق بالفقرة 25-3، لاحظ أحد الوفود أن الاستراتيجية لا تتضمن إشارة إلى إعادة التوطين والعودة الطوعية للاجئين، وهما عاملان لاحظ الوفد أنهما على نفس القدر من الأهمية للحلول الدائمة.

16 - وفيما يتعلق بالفقرة 25-3 (د)، أشارت عدة وفود مع التقدير إلى أنشطة المتابعة المتعلقة بالتعهدات المعلنة في المنتدى العالمي للاجئين في عام 2023، وأعربت عن رأي مفاده أن الدعم المقدم من المفوضية فيما يتعلق بالمساءلة عن التعهدات ورصدها مهم لضمان أن تؤدي هذه الالتزامات إلى إحداث أثر ملموس وأن تعزز تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

17 - وفيما يتعلق بالفقرة 25-5 (أ)، رحب أحد الوفود بالحصول على مزيد من المعلومات عن القول بأنه من المتوقع أن يسفر العمل عن إحراز تقدم كبير في الاستجابة لحالات اللاجئين من خلال تقاسم الأعباء والمسؤوليات على نحو أكثر إنصافا ويمكن التنبؤ به.

18 - وفيما يتعلق بالفقرة 25-8 المتعلقة بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، أعرب أحد الوفود عن تقديره لإدراج الإشارة إلى الخطة المؤسسية للمفوضية بشأن حلول النزوح الداخلي، ورأى أنها توفر توجيها مفيدا للمشاركة في هذه المسألة في المستقبل. وفي هذا الصدد، طُرح سؤال عما إذا كان يمكن تعزيز الأثر المتوقع لتلك المبادرة بوضع أولويات المفوضية ونواياها فيما يتعلق بالنازحين داخليا ضمن نتائج الاستعراض المستقل الذي أجري مؤخرا بشأن استجابة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للنزوح الداخلي.

19 - وفيما يتعلق بالفقرة 25-9 المتعلقة بإدماج منظور جنساني، أُعرب عن رأي مفاده أن من المهم رؤية التزامات مستمرة بتعزيز الأنشطة المتعلقة بمنع العنف الجنساني والتصدي له. وأعربت الوفود عن تأييدها لالتزام المفوضية بإدراج منظور جنساني وإطار لإدماج منظور الإعاقة للتخفيف من احتياجات الفئات الأكثر ضعفا، ورحبت بعض الوفود بالتقييم المزمع إجراؤه في عام 2025 بشأن الوقاية من العنف الجنساني والتصدي له. وطُلب توضيح حول كيفية تعميم المفوضية لنهج يركز على الضحايا/الناجين في سياق التقييم المخطط له لعام 2025، وطُرح سؤال آخر حول ما إذا كانت المفوضية قد نظرت في كيفية تمكين وتعزيز عملها المهم للمنظمات المحلية التي تقودها النساء واللاجئين، لا سيما في معالجة العنف الجنساني في سياقات النزوح.

20 - ولاحظ وفد آخر الإشارة إلى الدعم النفسي الاجتماعي للناجيات من العنف الجنساني، وطُلب مزيد من التوضيح بشأن نوع خدمات الدعم النفسي الاجتماعي المقدمة وما إذا كانت خدمات الصحة العقلية جزءا من تلك الخدمات المقدمة للناجيات. وطُلب أيضا توضيح ما إذا كانت خدمات الدعم النفسي - الاجتماعي تقدم إلى جميع الأشخاص الذين يحظون باهتمام المفوضية أم فيما يتعلق فقط بحالات العنف الجنسي والجنساني.

21 - وفيما يتعلق بأداء البرنامج في عام 2023: زيادة الالتزام بالاستجابة للأزمات الإنسانية، أشار أحد الوفود إلى الزيادة الكبيرة التي شهدها عام 2023 في عدد التعهدات بدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، من 231 تعهدا في عام 2021 و 58 تعهدا في عام 2022، إلى 725 1 تعهدا في عام 2023. ولوحظ أن مناسبة واحدة في عام 2023، وهي المنتدى العالمي للاجئين، استأثرت بأكثر من 600 1 تعهد جرى الإعلان عنها، وطُلب توضيح ما إذا كانت هذه التعهدات الـ 600 1 هي تعهدات حقيقية. وطُلب أيضا توضيح ما إذا كانت المفوضية قد نظرت فيما إذا كان يمكن عقد المنتدى العالمي للاجئين بصورة أكثر انتظاما، بالنظر إلى النجاح الذي حققه.

22 - وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 2: تعزيز إدماج النازحين من خلال المدفوعات النقدية الرقمية، أشار أحد الوفود إلى الفقرة 25-18، وأعرب عن تقديره لتجاوز الأداء المستهدف المقرر لعام 2023 فيما يتعلق بالنسبة المئوية للنازحين الذين يتلقون المساعدة النقدية من خلال حساباتهم المصرفية أو حسابات الأموال المتنقلة الخاصة بهم، ورحب بزيادة الطموح للسنوات القادمة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن المساعدة النقدية عامل تمكين رئيسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي للاجئين ولإدماجهم الاقتصادي.

23 - وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 3: زيادة معدل تواجد الجهات الشريكة الوطنية والمحلية في خطط الاستجابة للاجئين على الصعيد العالمي، أشار أحد الوفود إلى الفقرة 25-21 وشجع المفوضية على العمل مع طائفة واسعة من الشركاء التنفيذيين المحليين والوطنيين والدوليين. وطُلب توضيح للكيفية التي تعتزم بها المفوضية زيادة عدد المنظمات المجتمعية والمحلية المشاركة في الخطط الإقليمية لإغاثة اللاجئين.

24 - وفيما يتعلق بالمنجزات المستهدفة الواردة في الجدول 25-1، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات بشأن الإنجاز المستهدف 20 المتعلق بالمنشورات عن مجموعة من المواضيع المتصلة بالحماية، والمقرر لعامي 2024 و 2025. وطلب وفد آخر توضيحا بشأن الإنجاز المستهدف 23 المتعلق ببعثات المساعدة الإنسانية التي يضطلع بها فريق كبار الموظفين التنفيذيين التابع للمفوضية، وعلى وجه التحديد بشأن الأسباب التي أدت إلى أن الأرقام تراوحت بين 143 بعثة في عام 2023 و 75 بعثة في عام 2024 و 130 بعثة في عام 2025.

الاستنتاجات والتوصيات

25 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 244/78 في الخطة البرنامجية للبرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**